دراسة تحليلية للعلاقة بين لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية

د. عبد الحكيم محمد مصلي
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
a.masli@eps.misuratau.edu.ly

د. محمد مفتاح الفطيمي
الأكاديمية الليبية مصراتة
m.alfatiemy@lam.edu.ly

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين بإظهار الدور الرئيسي الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم عمل المراجعة الخارجية لتعزيز حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج المختلط، حيث تم جمع 73 استبيان من خلال مسح ثلاث مجموعات من الجهات الفاعلة في القطاع المصرفي الليبي بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين، بالإضافة إلى إجراء 12 مقابلة شبه منظمة مع عينة من هذه المجموعات.

تشير النتائج إلى أن لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي لا تؤدي مستوى مرضياً في مراقبة عملية المراجعة الخارجية والإشراف عليها، وأنها تلعب دورًا محدودًا للغاية في تعزيز استقلالية المراجعين الخارجيين. وعلى الرغم من ذلك، تشير النتائج أيضاً إلى أن هناك بعض العوامل (الاجتماعات، والخبرة المالية، والاجتهاد، وسلطة لجنة المراجعة) التي لها تأثير إيجابي على فعالية لجان المراجعة للقيام بهذا الدور بما يعزز حوكمة الشركات.

تساهم هذه الدراسة في معالجة فجوة الأدب المحاسبي من خلال تقديم أدلة جديدة من دولة نامية من أجل تحديد سبل تعزيز فعالية هذه اللجان للعب دوراً أكبر لدعم عمل المراجعين الخارجيين في القطاع المصرفي الليبي لتعزيز حوكمة الشركات. كما أنها تسعى لحث المنظمين والمساهمين وأعضاء مجالس الإدارات في ليبيا على إيلاء اهتمام أكبر لهذه اللجان خاصة فيما يتعلق بدورها في دعم عمل المراجعين الخارجيين.

الكلمات الدالة: لجان المراجعة، المراجعة الخارجية، حوكمة الشركات، القطاع المصرفي الليبي.

Abstract

This study aims to investigate the relationship between the audit committees and the external auditors by showing the main role that the audit committee plays to support the work of the external auditors to enhance corporate governance in the Libyan context. Four groups of actors in the Libyan banking sector were surveyed including members of the board of directors, members of the audit committee, internal auditors, and external auditors. In addition, a sample of these groups was interviewed. In total, 73 survey responses were analysed, and 12 semi-structured interviews were conducted.

The findings indicate that audit committees in the Libyan banking sector are not performing to a satisfactory standard in monitoring and overseeing the external audit process, and they play too limited role in enhancing the independence of external auditors. Despite this, the findings indicate that there are some factors (meetings, financial expertise, diligence, and the authority of the audit committee) have a positive impact on the effectiveness of these committees to play this role in a way that enhances corporate governance.

The study contributes to addressing the accounting literature gap by providing new evidence from a developing country in order to determine ways to enhance the effectiveness of these committees to play a greater role to support the work of external auditors in the Libyan banking sector to enhance corporate governance. It also seeks to urge regulators, shareholders, and members of boards of directors in Libya to pay greater attention to these committees, especially regarding their role in supporting the external auditors' independence and effectiveness.

المقدمة:

على الرغم من أن إحدى أهم مسؤوليات لجان المراجعة هي الإشراف على عملية المراجعة، إلا إنه لا يُعرف إلا القليل عن كيفية قيام لجان المراجعة بهذا الدور (Bratten et al., 2020). وقد أبرزت الفضائح المالية الأخيرة للشركات دور آليات حوكمة الشركات، وتحديداً لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية (Makni et al., 2012; Rustam et al., 2013)، والتي أنشئت كل منهما لتحسين الشفافية المالية وحماية مصالح المساهمين بالشركات. وهناك علاقة وثيقة بين هاتين الآليتين والتي تحدد إلى

حد كبير فعالية مراقبة القوائم المالية بالشركة، وتعزز قدرات الحوكمة لكلا منهما (Alzeban, 2019). ويشير قانون حوكمة الشركات في بريطانيا (The UK Corporate Governance Code, 2018) إلى أن لجنة المراجعة هي الهيئة المسؤولة عن الإشراف على علاقات الشركة مع المراجع الخارجي، وينبغي أن تتولى هذه اللجنة تقديم توصيات رسمية إلى المجلس عن تعيين وعزل المراجع الخارجي. وهذا يشمل التفاوض على رسوم ونطاق المراجعة.

ومن الجدير بالذكر أن لجان المراجعة تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز عملية المراجعة الخارجية، من خلال إعطاء أهمية كبرى لأنشطة المراجعين الخارجيين والسعي لاستقلالية عملهم. فعلى سبيل المثال، قد تكون مسؤولة عن الإشراف على علاقة الشركة مع المراجعين الخارجيين، والعمل كحلقة وصل بينهم وبين مجلس الإدارة، والمساعدة في ضمان جودة المراجعة الخارجية (Lennox and Park, 2007; Beasley et al. 2009). وقد تشمل واجباتها مراجعة نطاق المراجعة، والاجتماع مع المراجع الخارجي لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمراجعة، وأيضاً مراجعة النتائج في نهاية عملية المراجعة، وأخيراً من خلال توصية اللجنة بتعيين أو تغيير المراجع الخارجي للشركة (FRC, 2016)، هذه الإجراءات ستساعد على ضمان جودة المراجعة الخارجية (Bédard and Compernolle, 2014).

وفقا لدليل حوكمة الشركات الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010، تعد لجنة المراجعة إحدى لجان مجلس الإدارة بالقطاع المصرفي الليبي. وفي هذا الصدد، يشمل دور هذه اللجنة في ذلك مراقبة نزاهة وشفافية وصحة القوائم المالية والإشراف على عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، وضمان كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية. وبالمقابل، يتمثل دور المراجعين الخارجيين بالقطاع

المصرفي في مراجعة الحسابات الختامية للمصارف، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف، والتأكد من التقيد بالقوانين والتشريعات المصرفية (مصرف ليبيا المركزي، 2010). وفي غياب إطار عمل مؤسسي ليبي للحوكمة (Larbsh, 2010; Magrus, 2012)، ونظراً لندرة البحث في ممارسة لجان المراجعة في البلدان النامية (Al-Moataz, 2010)، والعجز الواضح في البحث حول ممارسة حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي (Zagoub, 2016)، تعالج هذه الدراسة فجوة معلوماتية كبيرة؛ حيث تسعى إلى استكشاف العلاقة بين لجان المراجعة وعمل المراجعين الخارجيين بإظهار الدور الرئيسي الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم عمل المراجعة الخارجية لتعزيز حوكمة الشركات في السياق الليبي. بالإضافة إلى فهم واستكشاف العوامل التي تساعد لجان المراجعة لأداء دورها، ومن ثم تحديد الإجراءات التي تعمل على تعزيز لجان المراجعة لدورها في حوكمة الشركات.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل واقع العلاقة بين هاتين الآليتين لتعزيز حوكمة الشركات بالقطاع المصرفي الليبي من خلال استخدام مزيجًا من الأساليب الكمية (الاستبيان) والنوعية (المقابلات شبه المنظمة) للحصول على تصورات ثلاث فئات من الفئات الفاعلة بالقطاع المصرفي الليبي والتي تشمل: أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء لجان المراجعة، والمراجعين الخارجيين. هذه الفئات هي الأكثر دراية بالدور الذي تلعبه لجان المراجعة في هذا الجانب.

تساهم هذه الدراسة في المناقشات الجارية حول دور لجان المراجعة من خلال كونها من أوائل الدراسات من يبحث في كيفية أداء هذا الدور لدعم المراجعين الخارجيين في المصارف الليبية لتعزيز حوكمة الشركات، وأيضاً استكشاف عدد من العوامل التي لها تأثير على فعالية هذه اللجان للقيام بهذا الدور، خاصة وأن هذه المصارف في

المراحل الأولى من تنفيذ حوكمة الشركات. أيضا، تعالج الدراسة فجوة المعلومات من خلال تقديم أدلة جديدة من دولة نامية من أجل تحديد سبل تعزيز فعالية هذه اللجان للعب دوراً أكثر فعالية في هذا الجانب. علاوة على ذلك، فإن هذه النتائج لها آثار على المنظمين وصانعي السياسات وأعضاء مجالس الإدارات، بحيث ستعمل على إيلاء مزيد من الاهتمام لتطبيق سياسات ومهام لجان المراجعة بفعالية وتحسين حوكمة الشركات.

مراجعة الدراسات السابقة:

تشير مراجعة الأدبيات إلى أن دور لجنة المراجعة هو ضمان حوكمة الشركات من أجل حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت بشكل كبير الطريقة التي يُنظر بها إلى وظيفة لجنة المراجعة كآلية لحوكمة الشركات (Albedal et al., 2020). وقد كانت لجنة المراجعة، كأحد لجان مجلس الإدارة، مثار الكثير من الدراسات بالدول المتقدمة (على سبيل المثال: Lennox and Park, 2007; Beasley et al., 2009; Bedard and Gendron, 2010: Turley and Zaman., 2014; Ghafran and O'Sullivan, 2017; Alderman and Jollineau, 2019; Christensen, B.E., et al., 2019; Agyei-Mensah et al., 2020). حيث يوصي العديد من المنظمين والباحثين بأن يكون للجنة المراجعة دوراً مهماً في تنظيم عمل المراجعة الخارجية. يجب أن يشمل هذا الدور مراقبة استقلالية وفعالية وموضوعية المراجعين الخارجيين (Sarbanes-Oxley Act, 2002; FRC, 2016)، وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وعزل المراجعين الخارجيين (Beasley et al., 2009; Rezaee, 2009; Bédard and Compernolle, 2014). وتوصي إرشادات بشأن لجان المراجعة الصادرة عن مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة بأن تقوم لجان المراجعة بمراجعة خطاب تعيين المراجع الخارجي ونطاق المراجعة ومدى كفاية عملية التخطيط، وفي نهاية المراجعة،

يجب على لجنة مراجعة نتائج عملية المراجعة، والتقرير الذي يقدمه المراجع الخارجي إلى الإدارة، ومن ثم رد الإدارة على نتائج وتوصيات هذا المراجع (FRC, 2016).

إن لجنة المراجعة مسؤولة عن الإشراف على علاقة الشركة مع المراجع الخارجي، بحيث تتأكد من وجود علاقة مناسبة بين المراجع الخارجي والإدارة التي تتم مراجعة تقاريرها المالية (Alrshah and Fadzil, 2013)، والمساعدة في حل أي نزاعات بين الجانبين (Alzeban, 2019). وأن تكون هذه اللجنة جسرا للتعاون بين كل من المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة؛ وأن تتأكد من أن المجلس على علم تام بجميع القضايا ذات الصلة المتعلقة بعملية المراجعة (Mallin, 2010)، وتجتمع اللجنة بانتظام مع المراجعين الخارجيين لمناقشة عملية المراجعة الخارجية ومن ثم بإبلاغ مجلس الإدارة بذلك (Klein, 2002)، وأيضا حتى من خلال الاجتماعات الخاصة والتواصل غير الرسمي (Zain and Subramaniam, 2007). كل هذا يساعد على ضمان جودة المراجعة الخارجية وتعزيز الثقة في التقرير النهائي (Bédard and Compernolle, 2014). وفي هذا الصدد، الشركات التي لديها لجنة مراجعة مستقلة من المرجح أن تختار المراجعين الخارجيين المتخصصين في الصناعة (Abbott et al., 2000). والشركات التي لديها لجان مراجعة والتي تقوم بدور أكثر نشاطًا في الإشراف على المراجعة الخارجية لديها جودة أفضل في إعداد التقارير المالية (Bratten et al., 2020). قد يشير هذا إلى أن هذه اللجان ترغب في تعزيز جودة بياناتها المالية.

يستنتج معظم الباحثين أن لجنة المراجعة تلعب دورًا مهمًا في تعزيز استقلالية وفعالية وموضوعية عملية المراجعة الخارجية، ولكن هناك من يشككون في درجة تأثيرها في الممارسة. على سبيل المثال، Cohen وآخرون (2002) وجد أن لجنة المراجعة تلعب دورًا أقل أهمية في عملية المراجعة الخارجية من الإدارة العليا أو مجلس الإدارة،

في حين يرى Bédard and Compernolle (2014) بأنه لا زالت السيطرة للمديرين في قيادة العلاقة مع المراجعين الخارجيين، وأن لجان المراجعة لديهم القليل من القوة لحماية استقلالية هؤلاء المراجعين. يعزو Cohen وآخرون (2002) هذا الضعف إلى الحقائق التي تقتصر اختصاص معظم اللجان على مراقبة عملية إعداد التقارير المالية، ويفتقر أعضاء اللجنة بشكل عام إلى الخبرة المالية اللازمة لتنفيذ مهامهم بشكل صحيح.

على الرغم من الاهتمام المتزايد الذي تبديه الحكومات والهيئات التنظيمية بلجنة المراجعة كآلية للحوكمة، إلا أن فعاليتها في الممارسة موضع جدل (Lin et al., 2008). وقد ساعد ذلك في أن تولي مجموعة من الأدبيات اهتماما كبيرا في تحديد بعض العوامل التي تؤثر على فعالية لجنة المراجعة بما يعزز حوكمة الشركات. هذه العوامل التي تم تحديدها من قبل الباحثين تشمل: سلطة لجنة المراجعة لتنفيذ واجباتها ومسؤولياتها بالمصرف، واجتهاد لجنة المراجعة لتخصيص الوقت والجهد الكافي لعمل اللجنة، والخبرة المالية الكافية لأعضاء لجنة المراجعة، واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، واجتماعات لجنة المراجعة لتنفيذ مهامها ومسؤولياتها (على سبيل المثال، DeZoort et al., 2002; Juhmani, 2017; Appuhami and Tashakor., 2017; Qasim, 2018; Wan Mohammad., et al., 2018; Hsu et al., 2019; Kharashgah et al., 2019; Albedal et al., 2020).

وفي ليبيا، كان هناك القليل من الدراسات التجريبية حول الدور الذي لعبته آليات حوكمة الشركات، بما في ذلك لجنة المراجعة في القطاع المصرفي الليبي (Zagoub, 2016)، خاصة فيما يتعلق بدورها في دعم عمل واستقلالية المراجع الخارجي. وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإضافة إلى الأدبيات من خلال تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة في الإشراف على عملية المراجعة الخارجية في هذا القطاع، كما أنها تسعى إلى استكشاف مدى تأثير بعض العوامل على

لجان المراجعة لأداء هذا الدور، من خلال توفير منظور مختلف من دولة لها سياق مختلف ثقافياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً عن ذلك الموجود بالدول المتقدمة، خاصة وأن فكرة لجان المراجعة لا تزال في المراحل الأولى من التنفيذ في ليبيا. لذلك، استخدمت الدراسة مزيجًا من الأساليب النوعية والكمية (الاستبيان والمقابلات شبه منظمة) لتعزيز جودة البيانات واكتساب فهم متعمق لهذا الدور في القطاع المصرفي الليبي. ووفقاً لذلك، تم صياغة السؤالين التاليين وبعض الفرضيات الفرعية:

س1. ما هو الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم عمل واستقلالية المراجعين الخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي؟

وللإجابة على السؤال الرئيس الأول، تم اشتقاق الفرضيات التالية:

1H. لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي لا تقم بمراجعة ومراقبة أنشطة وموارد وخبرات واستقلالية المراجعين الخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات.

2H. لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي لا تفحص وتتحقق من نتائج المراجعة السنوية المقدمة من قبل المراجعين الخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات.

3H. لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي لا تتأكد من أن أتعاب المراجعة كافية لتنفيذ عملية المراجعة على نحو فعال لتعزيز حوكمة الشركات.

4H. لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي لا تقم بالاجتماع مع المراجعين الخارجيين دون حضور الإدارة لمناقشة القضايا المتعلقة بعملية المراجعة لتعزيز حوكمة الشركات.

5H. لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي لا توصي بتعيين واستبدال المراجعين الخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات.

س2. ماهي العوامل التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة للقيام بدورها لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي؟

وللإجابة على السؤال الرئيس الثاني، تم اشتقاق الفرضيات التالية:

6H. سلطة لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي ليس لها تأثير إيجابي على فعاليتها للقيام بدورها لتعزيز حوكمة الشركات.

7H. اجتهاد لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي ليس لها تأثير إيجابي على فعاليتها للقيام بدورها لتعزيز حوكمة الشركات.

8H. الخبرة المحاسبية الكافية لأعضاء لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي ليس لها تأثير إيجابي على فعاليتها للقيام بدورها لتعزيز حوكمة الشركات.

9H. استقلالية أعضاء لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي ليس لها تأثير إيجابي على فعاليتها للقيام بدورها لتعزيز حوكمة الشركات.

10H. اجتماعات لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي ليس لها تأثير إيجابي على فعاليتها للقيام بدورها لتعزيز حوكمة الشركات.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل العلاقة بين لجان المراجعة وعمل المراجعين الخارجيين بإظهار الدور الرئيسي الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم عمل المراجعة الخارجية لتعزيز حوكمة الشركات في السياق الليبي. على هذا النحو، تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من مجتمع الدراسة الذي يتكون من جميع المصارف التجارية بالقطاع المصرفي الليبي (الإدارات والفروع الرئيسية بالمنطقة الغربية)، وكذلك مكاتب المراجعة بالمنطقة الغربية. لذلك تم اختيار عينة عشوائية من ثلاث مجموعات؛ تشمل كل من: أعضاء مجالس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة، والمراجعين الخارجيين. هذه المجموعات هي الأكثر دراية بالدور الرئيسي الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم عمل واستقلالية عمل المراجعين الخارجيين.

تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من المشاركين بالدراسة، والذي تم تقسيمه إلى قسمين، جمع أولهما المعلومات الديموغرافية للمشاركين (الوظيفة، المستوى التعليمي، مجال التخصص، الخبرة العملية). في حين أن القسم الثاني يسعى إلى استنباط تصورات المشاركين فيما يتعلق بالعلاقة بين لجنة المراجعة وعمل المراجعين الخارجيين بإظهار الدور الذي تلعبه هذه اللجنة في دعم عمل المراجعة الخارجية لتعزيز حوكمة الشركات بالقطاع المصرفي. تم تطوير أسئلة هذا الاستبيان بعد مراجعة الأدبيات في هذا المجال. حيث تم استخدام مقاييس ليكرث من خمس نقاط، والتي عادة ما تستخدم هذه المقاييس على نطاق واسع في أبحاث العلوم الاجتماعية (Jafarabadi and Pakdaman, 2016).

بدأ توزيع الاستبيانات في أوائل فبراير 2016 واستمر جمعها حتى يوليو من نفس العام. وقد تم توزيع الاستبيانات وجمعها باليد، غير أنه تم إرسال واستلام عدد من الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني. تم إعادة 85 من الاستبيانات الموزعة البالغ عددها 176 استبيان، تم رفض 12 منها لأنها غير مكتملة. لذلك تم تحليل عدد 73 استبيان، وهو ما يمثل معدل استجابة 41.5%. تم تلقي عدد أقل من الاستبيانات من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة لأن هاتين المجموعتين ليس لهما وجود وحضور دائم، وليس لهما مكاتب دائمة في المصارف المستهدفة.

تحليل البيانات:

1.4 ثبات أداة الدراسة:

لتحديد درجة ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). ومن خلال الجدول رقم (1) نجد أن نتيجة هذا الاختبار للعبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة فيما يخص وظيفة المراجعة الخارجية كانت 0.807، في حين أن نتيجة هذا الاختبار للعبارات المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة

كانت 0.660. ويعد هذا المعامل كافياً للإشارة إلى موثوقية البيانات عندما يزيد عن 0.60 (Ursachi et al., 2015).

جدول رقم (1): معامل الثبات Cronbach's Alpha

ت	محاور الدراسة	عدد الحالات	عدد العبارات	معامل الثبات Cronbach's Alpha
1	دور لجان المراجعة فيما يتعلق بوظيفة المراجعة الخارجية	73	5	0.807
2	العوامل التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة	73	5	0.660

2.4 نتائج الاستبيان:

عرض الجدول (2) الإحصائيات الوصفية حول دور لجان المراجعة فيما يتعلق بوظيفة المراجعة الخارجية، والتي تظهر أنه ليس هناك اتفاق مرضي من المشاركين على العبارات المتعلقة بهذا الدور بالقطاع المصرفي الليبي. وينعكس هذا في المتوسط العام لمتوسطات إجابات المشاركين بالدراسة؛ حيث حققت العبارة رقم (2) "لجان المراجعة تفحص وتتحقق من نتائج المراجعة السنوية" أعلى نتيجة بمتوسط عام 3.712 فقط. تلتها العبارة رقم (5) "لجان المراجعة توصي بتعيين واستبدال المراجعين الخارجيين"، والعبارة رقم (3) "لجان المراجعة تتأكد من أن أتعاب المراجعة كافية والتحقيق فيها"، والعبارة رقم (1) "لجان المراجعة تراجع وتراقب أنشطة وموارد وخبرات واستقلالية المراجعين الخارجيين"، وجاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (4) "لجان المراجعة تجتمع مع المراجعين الخارجيين بدون حضور الإدارة" بمتوسط عام 3.384 فقط. وفيما يتعلق بإجمالي المتوسطات للعبارات الخمس، يلاحظ أن درجات موافقة أعضاء مجلس الإدارة حققت أعلى نتيجة بمتوسط (3.686)، يليه أعضاء لجنة المراجعة

بمتوسط (3.553)، في المقابل تم تسجيل أدنى متوسط درجة موافقة على جميع العبارات من قبل المراجعين الخارجيين بمتوسط (3.360)، مما يوحي بأنهم لا يرون أن لجان المراجعة تلعب دورًا رئيسيًا في الإشراف على وظيفة المراجعة الخارجية. عموماً، أعرب المجيبون عن اتفاق أضعف مع هذه البيانات، مما يشير إلى أن لجان المراجعة تلعب دورًا أقل أهمية في هذه العملية.

جدول (2): إحصائيات وصفية حول دور لجان المراجعة
فيما يتعلق بوظيفة المراجعة الخارجية

ت	العبارات	متوسط المجموعات المستهدفة			المتوسط العام	الانحراف المعياري	الرتبة
		أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء لجنة المراجعة	المراجعون الخارجيون			
1	لجان المراجعة تراجع وتراقب أنشطة وموارد وخبرات واستقلالية المراجعين الخارجيين	3.619	3.176	3.371	3.397	1.127	4
2	لجان المراجعة تفحص وتتحقق من نتائج المراجعة السنوية	4,048	3.647	3.543	3.712	1.060	1
3	لجان المراجعة تتأكد من أن أتعاب المراجعة كافية والتحقيق فيها	3.524	3.588	3.371	3.466	1.131	3
4	لجان المراجعة تجتمع مع المراجعين الخارجيين بدون حضور الإدارة	3.429	3.765	3.171	3.384	1.113	5
5	لجان المراجعة توصي بتعيين واستبدال المراجعين الخارجيين	3.810	3.588	3,343	3.534	1.131	2
	الإجمالي	3.686	3.553	3.360	3,499	1,112	-

يوضح الشكل (1) النتائج الإجمالية لردود المشاركين بالدراسة حول دور لجان المراجعة في عملية المراجعة الخارجية، وتبين أن 64.4٪ من المجيبين على الاستبيان وافقوا على العبارة رقم (2)، بينما 60.3٪ فقط وافقوا على العبارة رقم (5)، تليها العبارة رقم (3) بنسبة 57.5%، ثم العبارة رقم (1) بنسبة 53.4%، وأخيرا العبارة رقم (4)

بنسبة 50.7%. ونلاحظ أن نسب الموافقة بالعموم منخفضة، وهذا مؤشر يدل على أن لجان المراجعة لا تؤدي حتى الآن دورها في وظيفة المراجعة الخارجية بشكل فعال.

شكل (1) النتائج الإجمالية لردود المشاركين حول دور لجان المراجعة في عملية المراجعة الخارجية

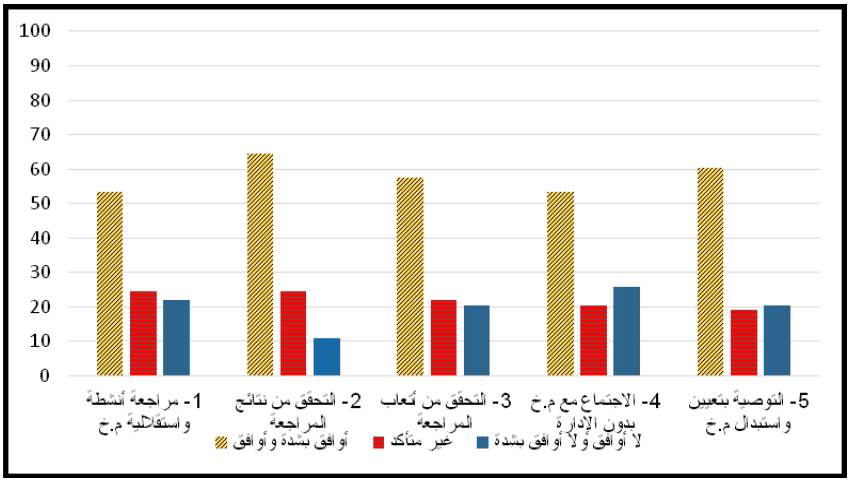

عرض الجدول (3) الإحصائيات الوصفية حول عدد من العوامل التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة للقيام بدورها، والتي تظهر أن هناك اتفاق مرضي إلى حد ما من المشاركين على أن معظم هذه العوامل لها تأثير على لجان المراجعة بالقطاع المصرفي الليبي. وينعكس هذا في المتوسط العام لمتوسطات إجابات المشاركين بالدراسة؛ حيث حقق العامل رقم (3) "الخبرة المحاسبية" أعلى نتيجة بمتوسط عام 4.370. تلاه العاملان (1 و5) "سلطة لجنة المراجعة"، و"اجتماعات لجنة المراجعة" بمتوسط عام 3.767، ثم العامل رقم (4) "استقلالية لجنة المراجعة" بمتوسط عام 3.685، وجاء في المرتبة الأخيرة العامل رقم (2) "اجتهاد لجنة المراجعة" بمتوسط عام

3.562. قد يكون أحد الأسباب المحتملة وراء حصول هذا العامل العبارة على هذه الدرجة الأقل هو ببساطة أن العديد من المشاركين لم يكونوا متأكدين من مدى تأثير هذا العامل على فعالية لجنة المراجعة. وفيما يتعلق بإجمالي المتوسطات للعوامل الخمسة، تبين النتائج أن مجموعة أعضاء مجلس الإدارة حققت أعلى متوسطات (3.800)، يليها مجموعة المراجعين الخارجيين (3.794) ثم أخيراً مجموعة أعضاء لجنة المراجعة (3.741). عموماً، نلاحظ أن القيم متقاربة جداً، غير أنه تم تسجيل أدنى متوسط درجة موافقة على جميع العبارات من قبل أعضاء لجنة المراجعة، مما يؤكد أنهم يرون أهمية تأثير هذه العوامل بنسبة أقل من المجموعتين الأخريين.

جدول (3): إحصائيات وصفية حول العوامل التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة للقيام بدورها لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي

ت	العوامل المؤثرة على فاعلية لجان المراجعة	متوسط المجموعات المستهدفة			المتوسط العام	الانحراف المعياري	الرتبة
		أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء لجنة المراجعة	المراجعون الخارجيون			
1	سلطة لجنة المراجعة لتنفيذ واجباتها ومسؤولياتها بالمصرف.	3.476	3.882	3.886	3.767	1.048	2
2	اجتهاد لجنة المراجعة لتخصيص الوقت والجهد الكافي لعمل اللجنة.	3.619	3.471	3.571	3.562	1.014	5
3	الخبرة المحاسبية الكافية لأعضاء لجنة المراجعة.	4.571	4.471	4.200	4.370	0.874	1
4	استقلالية أعضاء لجنة المراجعة.	3.667	3.882	3.600	3.685	0.970	4
5	اجتماعات لجنة المراجعة لتنفيذ مهامها ومسؤولياتها.	3.667	4.000	3.714	3.767	0.906	2 مكرر
	الإجمـــالي	3.800	3.741	3.794	3.830	0.988	-

يوضح الشكل (2) النتائج الإجمالية لردود المشاركين بالدراسة حول العوامل التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة للقيام بدورها لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع

المصرفي الليبي، وتبين أن 89٪ من المجيبين على الاستبيان وافقوا على العامل رقم (3) "الخبرة المحاسبية الكافية لأعضاء لجنة المراجعة" والذي يظهر أنه مؤثر بشكل كبير، بينما 69.9٪ فقط وافقوا على العامل (5) "اجتماعات لجنة المراجعة لتنفيذ مهامها ومسؤولياتها"، تليه العامل (1) "سلطة لجنة المراجعة لتنفيذ واجباتها ومسؤولياتها بالمصرف" بنسبة 61.6%، ثم العامل رقم (4) بنسبة 54.8%، وأخيراً العامل رقم (2) "اجتهاد لجنة المراجعة لتخصيص الوقت والجهد الكافي لعمل اللجنة" بنسبة 52.1%. ونلاحظ أن نسب الموافقة بالعموم جيدة، حيث تشير هذه الردود إلى أن معظم المشاركين يرون أن هذه العوامل لها تأثير كبير على فعالية لجان المراجعة، على الرغم من أن العاملين الآخرين (الاجتهاد، والاستقلال) حققا نسب أقل مما يجب.

شكل (2) النتائج الإجمالية لردود المشاركين حول العوامل التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة

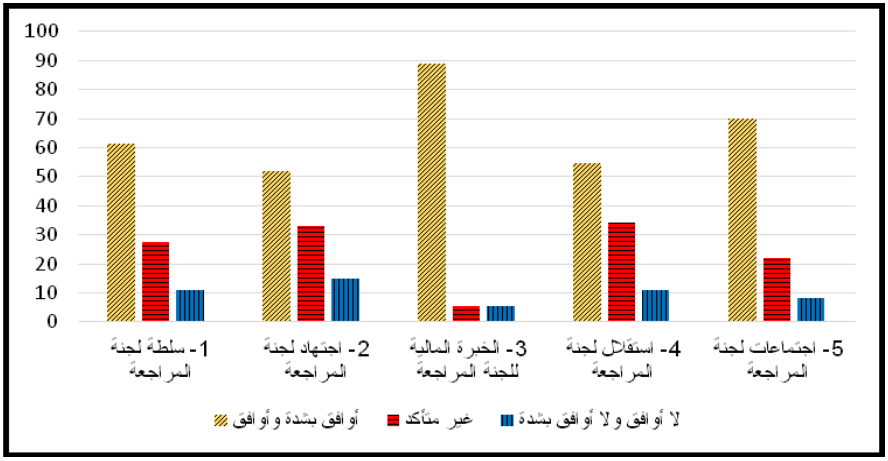

يعرض الجدول (4) مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث باستخدام تحليل الارتباط المعلمي بيرسون (Pearson). ويبين هذا الجدول أن معاملات الارتباطات ثنائية الطرف كانت متشابهة. ويظهر تحليل الارتباط أنه وفقًا لأسئلة وفرضيات البحث،

يمكن تحديد فعالية لجان المراجعة من خلال دور لجان المراجعة في الإشراف على المراجعين الخارجيين: فقد حققت العبارة رقم (2) "تقوم لجان المراجعة بمراجعة نتائج المراجعة السنوية" أعلى نتيجة مع 0.619. وأعقب ذلك العبارة رقم (1) "لجان المراجعة تراقب أنشطة وموارد وخبرات واستقلالية المراجعين الخارجيين"، ثم العبارة رقم (4) "لجان المراجعة تجتمع مع المراجعين الخارجيين بدون وجود الإدارة"، والعبارة رقم (3) "لجان المراجعة تتأكد من أتعاب المراجعة والتحقيق فيها"، وأخيرًا، العبارة رقم (5) "لجان المراجعة توصي بتعيين واستبدال المراجعين الخارجيين". وأيضاً، يمكن تحديد فعالية لجان المراجعة من خلال العوامل التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة للقيام بدورها: فقد حقق العامل "اجتماعات لجنة المراجعة" أعلى نتيجة، تليه "الخبرة المالية"، "سلطة لجنة المراجعة"، "الاجتهاد"، ثم أخيراً "استقلالية لجان المراجعة". ومع ذلك، لاختبار فرضيات البحث، ما زلنا بحاجة إلى إجراء تحليل الانحدار حتى نتمكن من تحديد تلك العوامل التي يمكن أن تؤثر على فعالية لجان المراجعة في ليبيا.

جدول (4): إحصائيات اختبار الارتباط لمتغيرات البحث

متغيرات البحث	H1	H2	H3	H4	H5	H6	H7	H8	H9	H10	Ef-AC
H1		.748**	.463**	.474**	.321**	.279*	0.130	.286*	.078	.323**	.619**
H2	.748**		.379**	.495**	.431**	.264*	.191	.401**	-.035	.344**	.684**
H3	.463**	.379**		.474**	.421**	.357*	-.001	.198	.300**	.162	.453**
H4	.474**	.495**	.474**		.364**	.209	.336**	.280*	.242*	.338**	.535**
H5	.321**	.431**	.421**	.364**		.001	.159	.106	.282*	.177	.388**
H6	.279*	.264*	.257*	.209	.001		.360**	.353**	.077	.528**	.578**
H7	.130	.191	-.001	.336**	.159	.360**		.201	.239*	.432**	.487**
H8	.286*	.401**	.189	.280*	.106	.353**	.201		.107	.436**	.588**
H9	.078	-.035	.300**	.242*	.282*	.077	.239*	.107		.089	.229
H10	.323**	.334**	.162	.338**	.177	.528**	.432**	.426**	.089		.718**
Ef-AC	.619**	.684**	.453**	.535**	.388**	.578**	.487	.588**	.229	.718**	

يعرض الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات البحث. تُظهر النتائج تأثيرات غير متجانسة للعبارات (الفرضيات) المتعلقة بدور لجان المراجعة في الإشراف

على عمل المراجعين الخارجيين، والتي قد تعزز فعالية لجان المراجعة كآلية داخلية للحوكمة في القطاع المصرفي الليبي. على وجه التحديد، بالنظر إلى قيم (Sig) نجد أن أنه تم قبول الفرضيتين (H2) أن لجان المراجعة تقوم بمراجعة والتحقق من نتائج المراجعة السنوية من قبل المراجعين الخارجيين، و(H3) أن لجان المراجعة تتأكد من أن رسوم المراجعة كافية لأداء المراجعة العملية بفعالية، لأنها تحقق الفرضية البديلة (p-value≤0.05). وبالمقابل، لم يتم قبول الفرضيات H4، H5، H1، لأنها تحقق الفرضية الصفرية (p-value>0.05). وفيما يتعلق بنتائج اختبار الانحدار للعوامل المؤثرة على فعالية لجان المراجعة، وبالنظر إلى قيم مستوى الدلالة (Sig)، نجد أنه تم قبول الفرضيات H10، H8، H6،H7، لأنها تحقق الفرضية البديلة (p-value≤0.05). بينما تم رفض الفرضية H9 استقلالية لجنة المراجعة، لأنها تحقق الفرضية الصفرية (p-value>0.05).

جدول (5): إحصائيات اختبار الانحدار لمتغيرات البحث

Sig	t-test	Beta	Std. Error	B	Model
0.000	3.865		3.918	15.143	Constant
0.185	1.342	0.103	0.822	1.103	H1
0.001	3.453	0.290	0.958	3.309	H2
0.050	2.000	0.129	0.689	1.378	H3
0.968	-0.40	-0.003	0.689	-0.28	H4
0.410	0.830	0.050	0.641	0.532	H5
0.032	2.199	1350.	0.708	1.558	H6
0.008	2.761	1630.	0.704	1.943	H7
0.002	3.225	1830.	0.784	2.527	H8
0.148	1.465	0.081	0.689	1.010	H9
0.000	5.258	0.332	0.843	4.433	H10

3.4 نتائج المقابلات:

يهدف إجراء التحليل النوعي للمقابلات في هذه الدراسة إلى تأكيد نتائج الاستبيان، وأيضا الحصول على مزيد من الإيضاح في المعلومات المتعلقة بأسئلة وفرضيات الدراسة. ويشمل هذا التحليل إجراء عدد 12 مقابلة شبه منظمة (Semi-structured interviews)، أجريت خلال نفس فترة توزيع واستلام الاستبيانات سنة 2016، وبواقع أربع مقابلات لكل فئة من الفئات الثلاث، التي شملت أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء لجنة المراجعة، والمراجعين الخارجيين بالمصارف التجارية بالقطاع المصرفي الليبي.

وفيما يتعلق بدور لجان المراجعة في الإشراف على عملية المراجعة الخارجية. أيد من أجريت معهم المقابلات إلى حد ما النتائج التي تم الحصول عليها من نتائج تحليل الاستبيان، فلم يكن هناك اتفاق بشكل كبير مع البيانات المتعلقة بهذا الدور.

وعند السؤال عن أدوار ومسؤوليات لجنة المراجعة فيما يتعلق بوظيفة المراجعة الخارجية، كانت إجابة أحد أعضاء مجلس الإدارة العاملين في أحد المصارف على النحو التالي:

"تقوم لجنة المراجعة بمراقبة عمل المراجع الخارجي في البنك والإشراف عليه وتفحص نتائج المراجعة الخارجية وتقديم تقرير لمجلس الإدارة حتى يتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة".

ومع ذلك، هناك تشكيك ممن أجريت معهم المقابلات في هذا الدور. فعلى سبيل المثال، لاحظ أحد المراجعين الخارجيين للمصارف أنه نادراً ما تراقب وتشرف لجنة المراجعة على عملية المراجعة الخارجية، وأردف قائلا:

"لا توجد متابعة ورقابة من قبل لجنة المراجعة لعمل المراجع الخارجي وخاصة في فروع المصارف. ومع ذلك، فإنه غالبًا ما تراجع اللجنة تقارير المراجع الخارجي ".

ورداً على سؤال حول هذا الدور، أكد رئيس لجنة المراجعة بأحد المصارف على أن أحد أدوار اللجنة يتمثل في التوسط في أي نزاعات بين الإدارة والمراجعين الخارجيين، على الرغم من أن أحد الدراسات وجدت أن نصف المراجعين رأوا أن مثل هذه التدخلات كانت في أفضل الأحوال غير فعالة (Cohen et al., 2010)، وفي أسوأ الأحوال تؤدي إلى نتائج عكسية (Grenier et al., 2012). لذلك قدم هذا المشارك الملخص التالي:

تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي لحل أي خلافات بينهما. كما يناقش تقرير المراجعة مع المراجع الخارجي ويتابع الملاحظات الواردة في التقرير".

وأوضح رئيس لجنة مراجعة آخر أن مهمة اللجنة هي مراجعة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي. وهذا يتفق مع دليل حوكمة الشركات للقطاع المصرفي الليبي (2010)، الذي يوصي بأن تقوم لجنة المراجعة بمراجعة برنامج المراجعة الخارجية الذي سيعتمده المراجعون الخارجيون. كما أقر بأن تحاول اللجنة الحصول على معلومات من المراجع الخارجي حول أوجه القصور والضعف داخل المصرف:

"تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وبعد ذلك تناقش معه ما حققه والمشاكل التي واجهها وتسهيل عمله وحل أي مشاكل مع الإدارة، وتحاول الحصول على معلومات من المراجع حول أي نقاط ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية للبنك. وأخيراً، يناقش معه تقرير عملية المراجعة".

ونلاحظ أن المشاركين السابقين يؤكدون على النقطة التي أثيرت في الأدبيات، بحيث أنه في ختام المراجعة الخارجية، يجب على لجنة المراجعة مناقشة النتائج مع المراجع الخارجي (Stewart and Munro, 2007).

وفي نطاق آخر، أكد من أجريت معهم المقابلات أن لجان المراجعة تجتمع بانتظام مع المراجعين الخارجيين. فقد أوضح عضو لجنة المراجعة بأحد المصارف ما يلي:

"تجتمع لجنة المراجعة مع المراجع الخارجي في حدود مرتين في المتوسط. يناقش أعضاء لجنة المراجعة أولاً كيفية سير عملية المراجعة مع المراجع الخارجي، وفي النهاية تناقش معه تقرير عملية المراجعة".

وعلى العكس من ذلك، أكد أحد المراجعين الخارجيين أنه ليس هناك اهتمام من قبل أعضاء لجنة المراجعة للاجتماع بهم، وسرد قائلاً:

"باعتباري مراجع خارجي لأحد المصارف، أؤكد بأنه ليس لدي أي اجتماعات مع لجنة المراجعة،....."

وعندما سُئل أحد المشاركين عما إذا كانت لجنة المراجعة مسؤولة عن التوصية بتعيين أو استبدال المراجعين الخارجيين، أوضح عضو مجلس إدارة بأحد المصارف ما يلي:

"توصي لجنة المراجعة لمجلس الإدارة باختيار المراجع الخارجي فضلا عن تحديد أتعابه، والمجلس يقوم بالتوصية للجمعية العمومية للمساهمين بذلك، وأيضا توصي أحيانا بعزله".

أما فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة، أيد من أجريت معهم المقابلات إلى حد كبير النتائج التي تم الحصول عليها من تحليل الانحدار. فقد عبر معظم الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن اتفاق مع العوامل الخمسة التي تم مناقشتها بهذا البحث.

اتفق معظم من تمت مقابلتهم على أن سلطة لجنة المراجعة هي عامل مؤثر على فعاليتها. غير أن، عضو مجلس إدارة من أحد المصارف أشار إلى أن كيفية

ممارسة هذه السلطة تعتمد إلى حد ما على من هم باللجنة. على سبيل المثال، ما إذا كان هناك عدد كافٍ من الأعضاء المستقلين وما إذا كان هؤلاء مؤهلين وذوي خبرة مناسبة:

"تتمتع لجنة المراجعة بسلطة ونفوذ كافيين للقيام بمسؤولياتها، ولكن تنفيذ هذه السلطة يعتمد على تكوين لجنة المراجعة".

وبالمثل، أقر ممن تمت مقابلتهم باهتمام اجتهاد لجنة المراجعة كعامل مؤثر من شأنه زيادة فعالية لجنة المراجعة. كان بعض من تمت مقابلتهم سعداء بمستوى الوقت والجهد الذي خصصته لجنة المراجعة لواجباتها. على سبيل المثال، علق رئيس مجلس الإدارة بأحد المصارف قائلاً:

"أعتقد أن الوقت والجهد المبذول واضح وجلي، حيث وصلت الاجتماعات خلال السنة الى عشرة اجتماعات، والذي فاق الحد المطلوب لقانون حوكمة الشركات الليبي".

لكن البعض الآخر كان أقل إعجابًا بالمستوى الذي أظهرته لجنته؛ على سبيل المثال، لاحظ رئيس لجنة المراجعة بأحد المصارف أن زملائه يمنحون ما يكفي من الوقت والجهد لعمل اللجنة للحفاظ على عملها، ولكن ليس بما يكفي لإحداث مستوى عالي من الكفاءة والفعالية في الأداء:

"أعتقد أن الوقت والجهد اللذين يقضيهما أعضاء لجنة المراجعة مرضيين، لكنهما غير كافيين لجعل لجنة المراجعة أكثر كفاءة وفعالية في أداء مسؤولياتها ومهامه المناطة بها".

فيما يتعلق بالخبرة المحاسبية، كان هناك دعم قوي مماثل لهذا العامل من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنه عامل مؤثر، وأكدوا أن معظم أعضاء لجنة المراجعة

لديهم على الأقل بعض الخبرة في الممارسات المحاسبية. وأوضح أحد أعضاء لجنة المراجعة:

"يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بخبرة محاسبية كافية؛ فجميع الأعضاء الأربعة من خلفية محاسبية، وأثنان منهم حاصلان على درجة الدكتوراه ".

عندما سُئل الذين أجريت معهم المقابلات عن استقلالية لجنة المراجعة، فلم يؤكد الكثير منهم أنه عامل مهم. وأوضح عدد منهم أن الجمعية العمومية هي من تختار مجلس الإدارة، ومن ثم فإن المجلس يختار أعضاء لجنة المراجعة كأحد لجان المجلس. وقد وصف العملية رئيس مجلس الإدارة بأحد المصارف كما يلي:

"يتم اختيارهم من الجمعية عمومية كأعضاء بالمجلس، ويصادق عليها المصرف المركزي، ثم يقوم المجلس باختيار أعضاء اللجنة بناء على تخصصاتهم، ولجنة المراجعة مستقلة تماما وأعضاؤها مستقلين وغير تنفيذين".

وفيما يخص اجتماعات لجنة المراجعة، ممن أجريت معهم المقابلات شعروا أن الاجتماعات المنتظمة هي عامل مهم ومؤثر على فعالية اللجنة. وقد أوضح معظم من تمت مقابلتهم أن اللجنة في مصارفهم لديها اجتماعات كافية لأداء واجباتها ومسؤولياتها بشكل فعال، بينما يرى آخرون بأن اللجنة بحاجة إلى زيادة عدد الاجتماعات التي تعقدها. كان رئيس مجلس الإدارة بأحد المصارف أضح ذلك قائلاً:

"اعتقد أن عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة المراجعة يكفي حقًا لأداء واجباتها ومسؤولياته. حيث يتجاوز عدد الاجتماعات التي يتطلبها قانون حوكمة الشركات الليبي وهو أربع اجتماعات فقط، فقد بلغت اجتماعات اللجنة بالمصرف عشرة اجتماعات في السنة".

باختصار، لم يكن هناك اتفاق بشكل كبير بين من أجريت معهم المقابلات مع البيانات المتعلقة بدور لجنة المراجعة في الإشراف على عملية المراجعة الخارجية

بالقطاع المصرفي الليبي. فقد أيد معظمهم إلى حد ما النتائج التي تم الحصول عليها من نتائج تحليل الاستبيان. وأبضا، فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على فعالية لجان المراجعة، كان اتفاق كبير بين من أجريت معهم المقابلات مع نتائج تحليل الاستبيان. وكانت العوامل الأكثر تأثيراً هي: سلطة لجنة المراجعة، والاجتهاد، والخبرة المالية، والاجتماعات، والتي يبدو أن لها تأثير إيجابي على فعالية لجان المراجعة بالقطاع المصرفي الليبي.

مناقشة النتائج:

تشير نتائج الدراسة إلى أن لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي ينظر إليها على أنها تؤدي دور المراقبة والإشراف على عملية المراجعة الخارجية. فقد وافق معظم المجيبين على الاستبيان بقوة على الفرضية (H2) أن لجان المراجعة تقوم بمراجعة والتحقق من نتائج المراجعة السنوية من قبل المراجعين الخارجيين، وأقل قوة على الفرضية (H3) أن لجان المراجعة تتأكد من أن رسوم المراجعة كافية لأداء المراجعة العملية بفعالية. وهذا يتفق مع توصيات (Sarbanes-Oxley Act, 2002; FRC, 2016).

ومع ذلك، فإن عينة الدراسة كانوا أقل اقتناعًا بالفرضية (H1) بأن لجان المراجعة تراجع وتراقب أنشطة وموارد وخبرات واستقلالية المراجعين الخارجيين، والفرضية (H5) بأن لجان المراجعة توصي بتعيين واستبدال المراجعين الخارجيين، وأيضا الفرضية (H4) بأن لجان المراجعة تجتمع مع المراجعين الخارجيين بدون حضور الإدارة. وهذا لا يتوافق مع نتائج (Beasley et al., 2009; Rezaee, 2009; Bédard and Compernolle, 2014). فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن لجان المراجعة هي المسؤولة عن التوصية بتعيين واستبدال المراجعين الخارجيين وفق

توصيات العديد من المنظمين والباحثين (Rezaee, 2009; Bédard and Compernolle, 2014; FRC, 2016)، إلا أن الدلائل تشير إلى أن قرارات التعيين والاستبدال تتأثر عمليًا بشكل كبير بانتماءات الإدارة، مما يجعل من الصعب فيما إذا كان يمكن للجان المراجعة العمل بشكل مستقل عن الإدارة في هذه المسألة (Stewart and Munro, 2007).

وأشار من أجريت معهم المقابلات إلى أن العديد من لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي يلعبون دورًا أقل فعالية في عملية المراجعة الخارجية. بعض ممن تمت مقابلتهم أشادوا بدور اللجنة من خلال حل أي خلافات بين المراجعين الخارجيين والمديرين، وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة (DeZoort and Salterio، 2001؛ Turley and Zaman، 2004؛ Keune and Johnstone، 2012)، على الرغم من أن بعض الباحثين أشاروا إلى عكس ذلك (Cohen et al., 2010; Grenier et al., 2012). وإجمالاً، تشير النتائج إلى أن لجان المراجعة تلعب دوراً محدوداً في دعم عمل واستقلالية المراجعين الخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي. يبدو أن هذا الاكتشاف يشير إلى أن العديد من المصارف شكلت لجان المراجعة في القطاع المصرفي بشكل أساسي لبيان أنها ملتزمة بقانون حوكمة الشركات، بدلاً من تقديم دعم فعال لعملية المراجعة الخارجية.

فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على فعالية لجان المراجعة، كان هناك إجماع عام بين المشاركين في الاستبيان بأن معظم هذه العوامل المحددة لها بالفعل تأثير إيجابي على فعالية لجان المراجعة بما يعزز حوكمة الشركات، على الرغم من رفض الفرضية (H9) والمتعلقة باستقلال أعضاء لجنة المراجعة. تم دعم نتائج الاستبيان من قبل أولئك الذين أجريت معهم المقابلات. وجهة النظر التي عبر عنها المشاركون بأن "لجنة المراجعة تجتمع بانتظام بما يكفي لأداء مسؤولياتها" هي تتفق مع ما وضعته العديد من

الهيئات التنظيمية والعديد من الباحثين على أن اجتماع اللجنة يكون بين مرتين إلى أربع مرات في السنة (Burke et al., 2008; Hogan et al., 2014; Ebrahim, 2007; Ali, 2014; FRC, 2016). إن الأهمية التي تُنسب إلى أن "بعض أعضاء لجنة المراجعة على الأقل لديهم خبرة في مجال المحاسبة" تتماشى مع نتائج عدد من الباحثين (DeFond et al., 2005; Ho et al., 2014)، الذين يجادلون بأن مستوى ما من الخبرة المالية ضروري إذا أرادت اللجنة مراجعة القوائم المالية وفهمها (Maraghni and Nekhili, 2014)، بينما يتم تناول المبدأ الذي يقوم عليه العامل الثالث "اجتهاد لجنة المراجعة بتخصيص الوقت والجهد الكافي لعمل اللجنة" يتفق مع نتائج عدد من الأبحاث (Sharma et al., 2009; Thiruvadi, 2012; Braswell et al., 2012،). جاء العامل الرابع "لدى لجنة المراجعة سلطة ونفوذ كافيين للقيام بواجباتها ومسؤولياتها" متماشياً مع ما جاء في لوائح مثل (Sarbanes-Oxley Act, 2002; FRC, 2016). أخيراً، كان العامل الأقل أهمية هو استقلال أعضاء اللجنة، فقد شعر المشاركون بقوة أقل بكثير تجاه هذا العامل مما شعروا به تجاه أي من العوامل الأخرى. يتناقض المستوى المنخفض نسبيًا للدعم المقدم لهذا العامل بشكل كبير مع إصرار العديد من الباحثين على أن اللجنة يجب أن يتكون من مديرين غير تنفيذيين ومستقلين إذا كان عليها أن تضطلع بمسؤولياتها وواجباتها بشكل فعال (Ghabayen, 2012; Reddy et al., 2015; Sanjaya, 2016; Qasim, 2018). وإجمالاً، تشير النتائج إلى أن العوامل التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة للقيام بدورها لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي هي الاجتماعات، والخبرة المالية، والاجتهاد، وسلطة لجنة المراجعة.

خاتمة البحث:

تساهم هذه الدراسة في الأدبيات خاصة المتعلقة بحوكمة الشركات من خلال تسليط الضوء على الدور الحالي للجنة المراجعة – كآلية مهمة من آليات الحوكمة – في الإشراف على عمل المراجعين الخارجيين في القطاع المصرفي الليبي وكيف يؤدون هذا الدور، وذلك كما يراها المجيبون على الاستبيانات والمقابلات في هذه الدراسة. وباستخدام نهج مختلط، خلصت النتائج التي توصلنا إليها إلى أن المشاركين أقل قناعة بأهمية دور لجان المراجعة في مراقبة عملية المراجعة الخارجية. النتائج تشير إلى أن اللجان نادراً ما تتابع أو تشرف على عمل المراجعين الخارجيين وأن لديهم قدرة محدودة على تعزيز استقلاليتهم، على الرغم من أن النتائج تشير إلى أن هناك بعض العوامل (الاجتماعات، والخبرة المالية، والاجتهاد، وسلطة لجنة المراجعة) لها بالفعل تأثير إيجابي على فعالية لجان المراجعة للقيام بهذا الدور بما يعزز حوكمة الشركات. قد تقدم الدراسة تفسيراً لذلك من أن لجان المراجعة صُممت وكُونت بالعديد من المصارف بشكل أساسي لخلق شرعية خارج المنظمة امتثالاً لقانون حوكمة الشركات بدلاً من إحداث تغيير يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة بالمصارف داخلها. قد يساعد هذا بالفعل المنظمة على أن تصبح أكثر فعالية، ولكن قد يكون الدافع الذي لا يقل أهمية هو أنه من المحتمل أيضًا تحسين السمعة العامة للمصرف. بإيجاز، أظهرت النتائج أن العديد من لجان المراجعة تلعب دورًا مقبولاً في عملية المراجعة الخارجية في القطاع المصرفي الليبي، لكن قدرتها على تعزيز استقلالية وفعالية المراجعين الخارجيين لا تزال محدودة.

كما أن الدراسة أيضا تساهم في استكشاف تأثير بعض العوامل على فعالية لجان المراجعة لتأدية هذا الدور على النحو المطلوب. وأسفرت عن نتائج متناقضة فيما يتعلق بتأثير هذه العوامل على فعالية لجان المراجعة. هذه الدراسة هي الأولى، على حد علمنا، التي تناولت عدد من العوامل المؤثرة على فعالية لجان المراجعة في القطاع

المصرفي الليبي. خلصت النتائج التي توصلنا إليها إلى أن العوامل: اجتماعات لجنة المراجعة، والخبرة المالية، والاجتهاد، والسلطة لها علاقة إيجابية قوية مع فعالية لجنة المراجعة في العينة المختارة، في حين أن استقلالية لجنة المراجعة لم يكن لها تأثير على فعالية اللجنة.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة لها بعض الآثار المميزة على القطاع المصرفي الليبي وأعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة والمنظمين، وخاصة مصرف ليبيا المركزي، بحيث ستعمل على إيلاء مزيد من الاهتمام لحوكمة الشركات ولجان المراجعة في البيئة القانونية والتنظيمية في ليبيا؛ من حيث مراجعة دليل حوكمة الشركات الليبي لوضع مزيد من التركيز على دور لجان المراجعة فيما يتعلق بوظيفة المراجعة الخارجية، وتقليل العقبات والمشاكل التي تواجه هذه اللجان، والتي يمكن أن تساهم في نهاية المطاف في تعزيز فعالية لجان المراجعة وحوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي.

على الرغم من أن الدراسة قد حققت أهداف وغايات البحث بشكل جيد، إلا أنه من الضروري الاعتراف ببعض القيود. أولاً، العدد الصغير نسبياً من المشاركين والمقابلات. ثانياً، بالنظر إلى أن هؤلاء الأفراد كانوا يقدمون فقط تصوراتهم وتجاربهم الشخصية، فقد لا تعكس البيانات التي تم جمعها آراء مجتمع الدراسة ككل. علاوة على ذلك، قد يكون البعض قد أساءوا تمثيل وجهات نظرهم أو لم يقولوا الحقيقة لأنهم لم يرغبوا في تقديم انطباع سيء عن مصارفهم.

قد تتضمن الدراسات المستقبلية تحقيقًا طوليًا لفحص ما إذا كانت أنشطة لجان المراجعة في ليبيا تصبح أكثر توافقًا مع توصيات حوكمة الشركات بمرور الوقت. أيضاً، وبالنظر إلى النقص الحاد في الأبحاث في البلدان النامية، وخاصة ليبيا، يلزم إجراء

مزيد من البحوث التي تغطي الشركات في القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الليبي. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفحص تأثير بعض العوامل الأخرى سواء كانت إيجابية أو سلبية على فعالية لجان المراجعة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

– المصرف المركزي الليبي، 2010، دليل حوكمة الشركات للقطاع المصرفي الليبي. طرابلس، ليبيا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abbott, L. J., Park, Y., and Parker, S., 2000. The Effects of Audit Committee Activity and Independence on Corporate Fraud. Managerial Finance, 26 (11), 55-68.
- Agyei-Mensah, B.K., Agyemang, O.S. and Ansong, A., 2020. Audit Committee Effectiveness, Audit Quality, and Internal Control Information Disclosures: An Empirical Study. In: Corporate Governance Models and Applications in Developing Economies. IGI Global, 2020, 1-22.
- Albedal, F., Hamdan, A.M. and Zureigat, Q., 2020. Audit Committee Characteristics and Earnings Quality: Evidence from Bahrain Bourse. In: Corporate Governance Models and Applications in Developing Economies. IGI Global, 2020, 23-49.
- Alderman, J. and Jollineau, S.J., 2019. Can Audit Committee Expertise Increase External Auditors' Litigation Risk? The Moderating Effect of Audit Committee Independence. Contemporary Accounting Research, Available at SSRN: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3380099 [Accessed 18th March 2018].
- Al-Moataz, E., 2010. The effectiveness of audit committees in the kingdom of Saudi Arabia. Saarbrücken, Germany: Lap Lambert Academic Publishing.
- Alrshah, A. M., & Fadzil, F., 2013. Alrshah, A.M. and Fadzil, F., 2013. The impact of Corporate Governance reforms on External Auditor Quality and Reliability of Audited Financial Statements: Evidence from Libya. In: International Conference on Business Innovation,

Entrepreneurship and Engineering (ICOBIEE2013), Penang, Malaysia, 6th to 8th December 2013. pp. 1-10.
- Alzeban, A., & Sawan, N., 2015. The impact of audit committee characteristics on the implementation of internal audit recommendations. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 24, 61-71.
- Appuhami, R. and Tashakor, S., 2017. The impact of audit committee characteristics on CSR disclosure: An analysis of Australian firms. Australian Accounting Review, 27 (4), 400-420.
- Beasley, M.S., Carcello, J.V., Hermanson, D.CR. and Neal, T.L. (2009). Audit Committee Oversight Process‖, Contemporary Accounting Research, 26(1), 65-122.
- Bédard, J. and Compernolle, T., 2014. The External Auditor and the Audit Committee. Routledge Companion to Auditing, Edited by David Hay, W. Robert Knechel and Marleen Willekens, 2014., Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2423389. [Accessed 19th March 2018].
- Bedard, J. and Genron, Y. (2010). Strengthening the Financial Reporting System: Can Audit Committees Deliver? International Journal of Auditing, 14: 174-210.
- Bratten, B., Causholli, M. and Sulcaj, V., 2020. Overseeing the external audit function: Evidence from audit committees' reported activities. Available at SSRN 3314334.
- Burke, F. M., Guy, D. M., & Tatum, K. W., 2008. Audit committees: A guide for directors, management, and consultants. 5th ed. Chicago, USA: CCH.
- Christensen, B.E., et al., 2019. Affiliated former partners on the audit committee: Influence on the auditor-client relationship and audit quality. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 38 (3), 95-119.
- Cohen, J., Krishnamoorthy, G., & Wright, A. M., 2002. Corporate governance and the audit process. Contemporary Accounting Research, 19 (4), 573-594.
- DeFond, M. L., Hann, R. N., & Hu, X., 2005. Does the market value financial expertise on audit committees of boards of directors? Journal of Accounting Research, 43 (2), 153-193.

- DeZoort, F. T., Hermanson, D. R., Archambeault, D. S., & Reed, S. A., 2002. Audit committee effectiveness: A synthesis of the empirical audit committee literature. Journal of Accounting Literature, 21, 2002, 38-75.
- Ebrahim, A., 2007. Earnings management and board activity: An additional evidence. Review of Accounting and Finance, 6 (1), 42-58.
- FRC. (2016). Guidance on audit committees. London: UK's Financial Reporting Council.
- Ghabayen, M. A., 2012. Board characteristics and firm performance: Case of Saudi Arabia. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 2 (2), 168.
- Ghafran, C. and O'Sullivan, N., 2017. The impact of audit committee expertise on audit quality: Evidence from UK audit fees. The British Accounting Review, 49 (6), 578-593.
- Grenier, J., Ballou, B., & Philip, S., 2012. Enhancing perceived and actual audit committee effectiveness through financial expert certification. Current Issues in Auditing, 6 (2), 15-25.
- Ho, L. J., Liu, C., & Wang, X. F. 2014. To what extent does the audit committee curb downward earnings forecast guidance? Review of Accounting and Finance, 13 (2), 110-133.
- Hogan, C.E., Schmidt, J.J. and Thompson, A.M., 2014. Audit Committee Responsibilities and Implications for Legal Liability. [online], 1-38. Available at: http://www.isarhq.org/2014_downloads/papers/ISAR2014_Hogan_Schmidt_Thompson.pdf [Accessed 05th October 2017].
- Hsu, W., Huang, Y. and Lai, G., 2019. Reserve Management and Audit Committee Characteristics: Evidence from US Property–Liability Insurance Companies. Journal of Risk and Insurance, 86 (4), 1019-1043.
- Jafarabadi, V.P. and Pakdaman, S., 2016. Investigating the Effect of Training Rhythmic Games on Reducing Symptoms of Behavioral Disorder in Preschoolers of the city of Sirjan. International Journal of Humanities and Cultural Studies [online], (IJHCS) ISSN 2356-5926 (May 2016), 1034-1046. Available at:

file:///C:/Users/ssa/Downloads/848-2399-1-PB.pdf [Accessed 21st March 2020].
- Juhmani, O., 2017. Audit committee characteristics and earnings management: The case of Bahrain. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 7 (1), 11-31.
- Keune, M. B., & Johnstone, K. M., 2012. Materiality judgments and the resolution of detected misstatements: The role of managers, auditors, and audit committees. The Accounting Review, 87 (5), 1641-1677.
- Kharashgah, K.A., Amran, N.A.B. and Ishak, R.B., 2019. The Impact of Audit Committee Characteristics on Real Earnings Management: Evidence from Jordan. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 9 (4), 84–97.
- Klein, A. (2002a). ‒Economic Determinants of Audit Committee Independence‖, The Accounting Review, 77 (April), 435-452.
- Larbsh, M.M., 2010. An Evaluation of Corporate Governance Practice in Libya: Stakeholders' Perspectives. Ph.D. thesis., Nottingham Trent University.
- Lennox, C. S. and C. W. Park (2007). Audit Firm Appointments, Audit Firm Alumni, and Audit Committee Independence‖, Contemporary Accounting Research 24 (1): 235-58.
- Magrus, A. A. A., 2012. Corporate Governance Practices in Developing Countries: The Case of Libya. Ph.D. thesis., University of Gloucestershire.
- Makni, I., Kolsi, M.C. and Affes, H., 2012. The impact of corporate governance mechanisms on audit quality: Evidence from Tunisia. IUP Journal of Corporate Governance, 11 (3), 48-70.
- Mallin, C. A., 2010. Corporate Governance. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press.
- Maraghni, I., & Nekhili, M., 2014. Audit committee diligence in French companies: A question of independence or competence? Comptabilité-Contrôle-Audit, 20 (2), 95-124.
- Qasim, A., 2018. Audit committee effectiveness: reflections from the UAE. International Journal of Economics and Business Research, 15 (1), 87-107.

- Qasim, A., 2018. Audit committee effectiveness: reflections from the UAE. International Journal of Economics and Business Research, 15 (1), 87-107.
- Reddy, K., Abidin, S., & You, L., 2015. Does corporate governance matter in determining CEO compensation in the publicly listed companies in New Zealand? an empirical investigation. Managerial Finance, 41 (3), 301-327.
- Rezaee, Z., 2009. Corporate Governance and Ethics. New York, USA: John Wiley & Sons, Inc.
- Rustam, S., Rashid, K., & Zaman, K., 2013. The relationship between audit committees, compensation incentives and corporate audit fees in Pakistan. Economic Modelling, 31, (March), 697-716.
- Sanjaya, I. P. S., 2016. The influence of audit committee to earnings management. Jurnal Akuntansi Dan Investasi., 7 (1), 97-112.
- Sarbanes Oxley Act, 2002. One Hundred Seventh Congress of the USA. An Act, US Sarbanes Oxley Act, 2002. [online], Available at: https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BILLS-107hr3763enr/pdf/BILLS-107hr3763enr.pdf [Accessed 18th March 2018].
- Sharma, V., Naiker, V., & Lee, B., 2009. Determinants of audit committee meeting frequency: Evidence from a voluntary governance system. Accounting Horizons, 23 (3), 245-263.
- Stewart, J., & Munro, L., 2007. The impact of audit committee existence and audit committee meeting frequency on the external audit: Perceptions of Australian auditors. International Journal of Auditing, 11 (1), 51-69.
- Thiruvadi, S., 2012. Gender differences and audit committee diligence. Gender in Management: An International Journal, 27 (6), 366-379.
- Turley, S., & Zaman, M., 2014. The corporate governance effects of audit committee. Accounting and regulation. Berlin, Germany: Springer, 2014, pp. 133-159.
- Ursachi, G., Horodnic, I.A. and Zait, A., 2015. How reliable are measurement scales? External factors with indirect influence on

reliability estimators. Procedia Economics and Finance, 20 (15), 679-686.
- Wan Mohammad, W.M., et al., 2018. The effect of audit committee characteristics on financial restatements in Malaysia. Journal of Asia-Pacific Business, 19 (1), 4-22.
- Zagoub, A. A., 2016. Concept and practices of corporate governance in Libyan commercial banks: A stakeholders' perspective. Journal of Economics and Business Studies, 3 (2), 1-14.
- Zain, M.M. and Subramaniam, N. (2007). Internal Auditor Perceptions on Audit Committee Interactions‖, Corporate Governance: An International Review, 15(5): 894-908.